

الوزير الأميركي جيمس بيكر الى موسكو.

م.ت.ف. ومشروع شامير

ان عدم وقوع قيادة م.ت.ف. في فخ رفض فكرة الانتخابات أدّى، عملياً، الى ما تشهده اسرائيل من مأزق سياسي. فقول المنظمة انها تؤيد فكرة الانتخابات، إلا أن لكل انتخابات شروطها، ساهم، الى حد كبير، في توفير دعم دولي جديد للانتفاضة (خيرالله خيرالله، الحياة، لندن، ١٩٨٩/٦/٢٠). وعلى الرغم من وضوح موقف المنظمة من مشروع شامير الرامي الى اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، فان الولايات المتحدة لا تزال تراوغ، وتضغط، ودونما أن تحاول، جدياً، التوصل الى صيغة سياسية بهذا الشأن. ومع ان م.ت.ف. لا تعارض، بل تؤيد اضطلاع الولايات المتحدة بدور الوسيط، من أجل التوصل الى حل مؤقت يبدأ باجراء الانتخابات، فانها تسعى الى تأمين كل ما يلزم من شروط لنجاح هذا الدور؛ وأول هذه الشروط هو جعل السياسة الأميركية في الشرق الاوسط أكثر توازناً (البشيتي، مصدر سبق ذكره). واضاف البعض انه، على الرغم من «الكلام الملاين الذي يقوله الأميركيون حول التحفظات الفلسطينية، فانهم يتجاهلون مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية تجاهلاً كاملاً، ويحوّلون الحديث عن الاشراف الدولي على الانتخابات الى حديث عن رقابة، ملغين بذلك المغزى السياسي من وراء وجود اشراف دولي» (فيصل حوراني، الحرية، ١٩٨٩/٦/١٨).

وفي الاطار العام، يمكن تلخيص الموقف الفلسطيني بالموافقة على مبدأ اجراء الانتخابات اذا ما توفرت الشروط الأساسية لنزاهتها. ومن أبرز هذه الشروط: الاشراف الدولي، والانسحابات الاسرائيلية، ومشاركة أهالي القدس الشرقية فيها، وضمانات للمرشحين بعدم الاعتقال، أو النفي، أو التعرّض لحياتهم، وحقهم في الدعاية الانتخابية؛ وضمانات من أطراف أخرى باحترام اسرائيل نتائج هذه الانتخابات؛ ومشاركة سكان الضفة والقطاع، المقيمين في الخارج، فيها؛ وقيل هذا كله أن تكون الانتخابات في اطار عملية سياسية متكاملة، (فلسطين الثورة، ١٩٨٩/٦/١١).

تتخلى اسرائيل عن حلم إقامة اسرائيل الكبرى، إضافة للجديّة الكبيرة، والتعامل الدقيق في المباحثات الأميركية - الفلسطينية في الجولة الثالثة من الحوار، ممّا يدلل على الجديّة التي توليها الادارة الأميركية لقضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية» (الاهرام، ١٩٨٩/٦/١٣).

من جهة أخرى، طالبت الأوساط السياسية الفلسطينية واشنطن بضرورة اعطاء أجوبة محدّدة عن الاسئلة الفلسطينية، وذلك بعد أن رفضت م.ت.ف. وقمة الدار البيضاء مشروع الانتخابات وأصرّت القرارات الفلسطينية والعربية على الحل الشامل في اطار المؤتمر الدولي، وحقّ شعب فلسطين بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وان م.ت.ف. هي وحدها التي تمثّل الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج (من مقابلة مع نايف حواتمة، الحرية، ١٩٨٩/٦/١١).

ويعتقد، في ضوء نتائج الجولة الثالثة، بأن الحوار سيكون ماراتونياً، «ولاشيء يدعو للاعتقاد ان واشنطن على عجلة من أمرها للتقدم من تصوّر عام الى خطة واضحة»؛ فالادارة الأميركية - على ما يبدو - غير مهتأة للاجابة بوضوح عن الاسئلة التي طرحتها م.ت.ف. عليها في آذار (مارس) الماضي، ومنها: ما هو التعريف الأميركي لعبارة «تأمين الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؟»؛ وماذا عن مشاركة فلسطيني القدس الشرقية؟ وما هو المقصود بـ «الاشراف الدولي الملأئم لاجراء الانتخابات؟»؛ وماذا عن تصور واشنطن لتأييد اجراء الانتخابات بحرية وديمقراطية؟ كل هذه الاسئلة شكلت جوهر المطالبة الفلسطينية للولايات المتحدة بـ «اعلان مبادئ» (علي حسين، فلسطين الثورة، ١٩٨٩/٦/١٨).

تجدد الاشارة، أخيراً، الى أن توقيت الجولة الثالثة من الحوار الأميركي - الفلسطيني سبق بفترة وجيزة لقاء خبراء وزارتي الخارجية الأميركية والسوفياتية، في واشنطن، للبحث في ملف الشرق الاوسط، كما اتفق على ذلك خلال زيارة